

من عموم النسبانية البسيطة من الموجبة المعدولة عموم المطوق  
 من المبرهن **ولا يشك ان النسبانية الضرورية الماخروقة مع**  
 قيد الوجود مطلقا اعني بدون القيد المذكور اعم من المدرك لمدرك  
 الاشكال الثاني ان العتقاء وان لم يوجد في الخارج لكن لو جاز  
 والمخروف التعريف الاعم الشامل للخارجي والذهي قلت في المطوق  
 هذا القول بان الظاهر من كلامهم ان الانقسام المعتبرة في السلب  
 عندهم كالنسبانية الدائمة والضرورية والمطلقة مثلا اعم من  
 المدرك المتصورة في موضوعاتها وحمولاتها والقسم المذكور يكون  
 قسمها محتملا محتملا عندنا وهم هذا ان يقع داخل في الخارج عن  
 الثاني ان القضية المذكورة اخذناها من النسبانية الضرورية خارجية  
 والوجود الماخروقة فيه هو الوجود الخارجي فيكذب المذكور مع انه  
 في المثال قلنا ان تستبدل المثال اخر ونقول ان ذات شريك  
 وذات اجتماع التقيضين ليست باسنان بالضرورة مع ان ذات  
 كل واحد منهما ليست بموجودة في الخارج والذهن وسبب في الكلام  
 قائم واجيب للجيب الفاضل الالهوري **بان ما دام طريق التبريد**  
**الذي يتضمنه السلب وحاصل ان النسبانية الضرورية عبارة**  
 عن ضرورة سلب الخول عن الموضوع والنبوت مقيد بما دام ذات  
 الموضوع موجودة والسلب الضروري واراد عليه فلا يقضي  
 وجود الموضوع كما انشأ اليه **وجوزهم بدقها بانفساء الموضوع**  
**وبانفساء الخول اما انهم لا يقاتل بعضهم نحو الثاني من**  
**بخصف بالضرورة وان اخذ الضرورية في جانب السلب**

ايضا

ايضا بان يكون النسبانية الضرورية دون الوجبة الضرورية كما قاله  
 فسياتي انما ان رفع الاحضاد اعم من رفع الاعمجزان يصدق النسبانية  
 الضرورية بان لا يقتضي الموضوع ولا الخول الموضوع بلا ضرورة ويكون  
 سلب الضرورية ضروريا كما هو في نبوت الحركة للثبات لا بما بلا ضرورة  
 ذاتية وان كانت بالنظر الى العلة في يصدق النسبانية الضرورية فيقال  
 ليس الثالث محتملا بالضرورة بمعنى ان ضرورة نبوت الحركة للثبات  
 مسلوب عنه بالضرورة فان قلت الدوام لا يتلوا عن لزوم سلب  
 كما هي حقيقة والموضوع السبلي داخل في الضرورية الذاتية فيكون  
 النسبانية الضرورية قلت بناء الكلام حينئذ على الظاهر كما قال ان اللاحقة  
 اعم من الضرورية في تحصيل الظاهر وان كان بالنظر الى تحقق الموضوع  
 السبلي مستويا ويتركها كالتصور من اللاحقة السبلية فيسلب الظاهر  
 وان كانت ثابتة بالنظر الى تحقق الدائم فهو كما لا اعتبار له حقيقة ذاته  
 غير ظاهر وهي النظر مع ان الضرورية المطلقة كما هي حقيقة مالم يتناق  
 نبوت الخول للموضوع جعل بالذات وفيها تقدم تعلق بالذات ثبات  
 الحركة نظرية **ببعضك يجعل العقل الفعال والنفس له بالذات**  
**الذي يميزه ان لا ينفى في الامكان فان كل شيء يختص بالذات فيصير**  
 وحاصل ان الممكنة الموجبة تقتض عندنا النسبانية الضرورية كما سياتي  
 وعلى تقدير ما ذكره الفاضل اللاهوري يطل التناقض والتناقض بينهما  
 لا اجتماعهما فانه يصدق كل قرينة يصدق صادق بالضرورة و  
 يصدق تعريفها عليه فيصدق المطلقة العامة وهو يستلزم صدق  
 الممكنة العامة ضرورة استلزام الاحضاد المطلق للاعم الثاني كل